الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: قراءة في مقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في افريقيا.

Algerian Agency of International Cooperation for Solidarity and Development: a study in the elements of operationalization the Algerian economic diplomacy in Africa

أ. أسامة عينوش – باحث دكتوراه – مخبر الدراسات السياسية والدولية – جامعة بومرداس

الملخص:

عالج هذا المقال من خلال دراسة وصفية تحليلية الأدوار التي يمكن عبرها أن تساهم الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في تفعيل مضامين الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في القارة الافريقية، وقد أكد المقال في نتائجه المستخلصة على دورين مهمين يمكن للوكالة أن تلعبهما في هذا الصدد: أولهما الاستثمار في مقدرات القوة الناعمة للجزائر في افريقيا عبر تقديم المساعدات المختلفة بما يتوافق وإمكانيات الدولة، الأمر الذي يعتبر عامل جذب وقبول للاستثمارات الجزائرية، وثانيهما، تجسيد الذكاء الاقتصادي القائم على جمع وتوفير المعلومات الاقتصادية التي تعطي ميزة تنافسية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين عند الولوج للسوق الافريقية.

الكلمات المفتاحية: الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، السياسة الخارجية الجزائرية.

Abstract:

This article, through an analytical descriptive study, addressed the roles through which the Algerian Agency of International Cooperation for Solidarity and Development could contribute to the activation of Algeria's economic diplomacy in Africa. The first is to invest in Algeria's soft power capacities in Africa through the provision of various assistance. This is a factor of attraction and acceptance of Algerian investment. Second, to reflect economic intelligence based on the collection and provision of economic information that gives a competitive advantage to Algerian economic operators when entering the African market.

Keywords: the Algerian Agency of International Cooperation for Solidarity and Development; Algeria's economic diplomacy; Algerian foreign policy.

المقدمة:

تعد المحددات الاقتصادية في عصر العولمة أولوية ملحة لكل الدول التي تسعى للعب أدوار إقليمية ودولية مؤثرة، على اعتبار أن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بحاجة لموارد اقتصادية من أجل المضي قدما في تحقيق أهدافها، ومن هذا المنطلق أصبح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أبعاد الدبلوماسية العامة، يحظى بأهمية كبيرة بوصفه مفهوما يعبر عن جملة النشاطات الرسمية التي يقوم بها الدبلوماسيون بغية زيادة التصدير، جذب الاستثمارات الأجنبية، المشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية، وكذا تقديم المساعدات الاقتصادية خدمة للمصالح الاقتصادية للدولة بشكل خاص ولأهداف السياسة الخارجية بشكل عام.

ومن هذا المنطلق أنشأت الجزائر وكالة متخصصة بالتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، والتي وعد بها الرئيس عبد المجيد تبون خلال مشاركته في قمة الاتحاد الافريقي بأديس أبابا في 09 فيفري سنة 2020 مستهدفة بذلك إعادة بعث الدور الدبلوماسي الجزائري متعدد الأبعاد مع التركيز على بعدي الاقتصاد والتنمية اتجاه افريقيا ومنطقة الساحل، خصوصا مع تصديق الجزائر على الاتفاقية المؤسسة للمنطقة الافريقية للتبادل التجاري الحر، والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2021.

وعليه، تنطلق هذه الورقة البحثية من الإشكالية التالية: **كيف يمكن أن تساهم الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا؟**

أهداف البحث:

1- التعرف على الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية من حيث هيكلتها، أهدافها وصلاحياتها.

2- تحديد معالم الدور الذي يمكن أن تساهم به هذه الوكالة في تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في افريقيا.

منهجية البحث:

استند هذا البحث في دراسته للدور الذي يمكن أن تقوم به الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في دفع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية قدما في إفريقيا، على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظواهر بشكل موضوعي من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها حول الموضوع، ورصد هذا الأخير من حيث خصائصه، أشكاله والعوامل المؤثرة فيه، ثم تقديم النتائج المستخلصة.

خطة البحث:

في مسعى الإحاطة بجوانب الإشكالية المختلفة، فقد اعتمد هذا البحث على الخطة البحثية التالية:

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

المبحث الثالث: مقومات الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية.

يعد ضبط مفاهيم الدراسة خطوة مهمة في البحوث العلمية الاجتماعية، بما ينعكس على دقة الإشكالية المطروحة وكذا النتائج المتوصل إليها، ومن هذا المنطلق يقدم هذا المبحث إطارا مفاهيميا للدبلوماسية الاقتصادية يتضمن ما يلي: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، أهداف الدبلوماسية الاقتصادية، وأهمية الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

يمثل الاقتصاد في المرحلة الراهنة أولوية ملحة لكل دول العالم، وعليه فقد أصبحت القضايا الاقتصادية تحتل مكانة مركزية في أجندات الدبلوماسيين الأمر الذي أدى لتنامي أدوار الدبلوماسية الاقتصادية.

تتعدد التعريفات المقدمة للدبلوماسية الاقتصادية، ولعل أقرب تعريف لها من وجهة نظر هذا البحث، هو ذلك الذي قدمه كل من "جيوف بيرج" و"آلان جيمس" كالتالي: " الدبلوماسية الاقتصادية هي الدبلوماسية التي تتعلق بالمسائل السياسية، التي توظف الموارد الاقتصادية سواءً كعقوبات أو كمكافآت ومساعدات لغرض تحقيق أهداف خاصة في السياسة الخارجية أومأ يعرف بتسخير الاقتصاد للسياسة (Economy statecraft).

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية تشتمل على جميع القضايا الاقتصادية بين الفواعل الدولية، كالمبادلات والاتفاقات التجارية، والمساعدات الاقتصادية والبحث عن أسواق جديدة للمنتوج الوطني وبصفة فعلية هي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية من قنوات اتصال وأطر للتعاون بين البلدان الأجنبية خدمة لاقتصاد البلد.[1]

المطلب الثاني: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية.

تسعى الدول على اختلاف استراتيجياتها من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

1/ الترويج للدولة عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

2/ توفير قواعد بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف المعنية.

3/ انجاز الدراسات وإعداد التقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلة ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة بين الدول المعنية.

4/ توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض.

5/ المساهمة الفعالة في إعداد وصياغة وتوقيع مختلف الاتفاقيات التجارية بين الدول والمنظمات الدولية.[2]

المطلب الثالث: أهمية الدبلوماسية الاقتصادية.

يكمن جوهر الدبلوماسية الاقتصادية في كونها ذات طبيعة ثنائية تتجلي في استخدام القوة الاقتصادية لأغراض سياسية، أو استخدام القوة السياسية لأغراض اقتصادية[3]، وعلى هذا الأساس نرصد أهميتها في 03 نقاط أساسية وهي كالتالي:

1. التأثير في التجارة الدولية والإقليمية من أجل تحسين أداء الأسواق وتقليل تكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود، وذلك عبر استخدام النفوذ السياسي.
2. رفع مستوى الأمن الاقتصادي عبر استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة بين الدول بالتركيز على سياسات هيكلية واتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية.

---

1. دانا علي صالح البرزنجي، يعقوب مهدي عارف، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظرية"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية بكردستان العراق، المجلد03، العدد 02، حزيران 2019، ص 43-44.
2. أسماء عياط، مخلوفي عبد السلام، الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 05، العدد 1، جوان 2019، ص 417-418.
3. البرزنجي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

3/ توفير المناخ السياسي المناسب لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال المفاوضات متعددة الأطراف.[1]

المبحث الثاني: الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

يقتضي التطرق لما يمكن أن تساهم من خلاله الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية على مستوى أداء الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في أفريقيا، أن يتم استعراض هيكلة هذه المؤسسة الجديدة، وذلك من خلال التعرف على أهدافها، تكوينها وصلاحياتها.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

عرّف المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فبراير سنة 2020، والمتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في مادته الثانية بأنها: " مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وفي إطار ممارسة مهامها يمكن للوكالة أن تتوفر على من يمثلها في الخارج، مقامة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ويحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر.[2]

وكان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون قد أعلن في كلمة له خلال قمة الاتحاد الافريقي بأديس أبابا (إثيوبيا) يوم 09 فبراير سنة 2020، عن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ذات بعد إفريقي، معتبرا أن المهمة الرئيسة لها هي تجسيد رغبة الجزائر في تعزيز الإعانة والمساعدة والتضامن مع دول الجوار على أرض الواقع خاصة دول الساحل، وأضاف رئيس الجمهورية بأنه ستتم تغطية مجمل نشاطات التعاون من قبل هذه الوكالة التي ستتمتع بكل الوسائل الضرورية لإنجاز مهامها من خلال تحقيق مشاريع ملموسة ومفيدة.[3]

1. فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 08 العدد 15، جويلية 2019، ص 197.
2. مرسوم رئاسي رقم 20-42 يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، 12 فبراير 2020، ص 6-7.
3. وكالة الأنباء الجزائرية، صدور المرسوم الرئاسي لإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، تاريخ النشر 2020/02/19، في: https://www.aps.dz/ar/algerie/83974-2020-02-19-08-38-12 تاريخ التصفح: 2021/06/14.

المطلب الثاني: مهام وصلاحيات الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

حددت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-42 مهام وصلاحيات الوكالة فيما يأتي:[1]

1. المشاركة في تنفيذ وإعداد السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني.
2. المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها.
3. تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية والخارجية في خدمة التنمية الوطنية.
4. ضمان متابعة التسيير التقني والمالي لمشاريع المساعدة والتعاون الدولي لصالح بلدان أخرى.
5. تنسيق تنفيذ سياسة تكوين الأجانب في الجزائر وتكوين الجزائريين في الخارج، وذلك بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية.
6. ترقية توظيف الكفاءات الوطنية في الخارج في إطار التعاون الدولي وضمان متابعة ذلك.
7. تنظيم دورات التكوين، لاسيما في مجال تسيير مشاريع التعاون الدولي.
8. المساهمة في ترقية العمل الإنساني والتضامن لفائدة بلدان أخرى.
9. إعداد وإقامة علاقات مع المجموعة العلمية ورجال الأعمال الجزائريين المقيمين في الخارج.
10. إعداد وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة.
11. إنجاز دراسات اليقظة الاستراتيجية والاستكشاف، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية السياسة في مجال التعاون الدولي.
12. وضع بنك معطيات حول التعاون الدولي والعمل الإنساني.

المطلب الثالث: التنظيم والسير الخاص بالوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

تزود الوكالة بمجلس توجيه ويديرها مدير عام، إذ نصت المادة السادسة من المرسوم 42-20 على تشكيل مجلس التوجيه الذي يرأسه مدير ديوان رئاسة الجمهورية، وهو يضم الأعضاء الدائمين الآتي ذكرهم:

- الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.
- الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.

1. مرسوم رئاسي رقم 20-42، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- الوزير المكلف بالمالية.
- الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني.

وحسب المادة 07 من نفس المرسوم، يتداول مجلس التوجيه، لاسيما فيما يأتي:

- عناصر استراتيجية التعاون الدولي للوكالة قبل عرضها لموافقة رئيس الجمهورية.
- البرنامج السنوي والمتعدد السنوات للوكالة الذي يصادق عليه ويعرضه لموافقة رئيس الجمهورية.
- مشروع الميزانية العامة للوكالة التي تتضمن ميزانية التسيير وميزانية التعاون الدولي.
- التنظيم الداخلي للوكالة ومشروع النظام الداخلي، وكذا توزيع ممثليات الوكالة في الخارج.
- نظام الأجور والنظام التعويضي، وكذا القانون الأساسي لمستخدمي الوكالة.
- مشاريع الشراكة الدولية مع المؤسسات أو الهيئات المماثلة.

وبحسب المادة 13 من المرسوم المشار له أعلاه، تزود الوكالة بميزانية عامة سنوية، تشتمل على ميزانية تسيير وميزانية تعاون دولي، تسجل بعنوان رئاسة الجمهورية، وتكون موضوع محاسبة منفصلة.[1]

المبحث الثالث: مقومات الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا.

بعد أن تم التطرق في المبحثين السابقين للدبلوماسية الاقتصادية والوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، يستعرض هذا المبحث مقومات هذه الأخيرة في رفع كفاءة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا، وذلك في عنصرين أساسيين هما: دبلوماسية المساعدات والاستثمار في القوة الناعمة للجزائر وتجسيد الذكاء الاقتصادي وضرورة الانفتاح على الأسواق الافريقية.

المطلب الأول: دبلوماسية المساعدات والاستثمار في القوة الناعمة للجزائر.

يمكن أن تساهم الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية من خلال تأطير وتنظيم المساعدات وحملات التضامن الإنسانية التي تقدمها الدولة الجزائرية لمختلف الدول الإفريقية في تعزيز قوة الجزائر الناعمة الأمر الذي ينعكس إيجابا على الصورة الذهنية لدى الدول الافريقية خاصة المنتمية لإقليم الساحل التي تربطها مع الجزائر امتدادات جغرافية، سياسية، اقتصادية، تاريخية، ثقافية وأمنية...إلخ، بما يشكل عامل جذب وقبول يمهد الطريق نحو مختلف الاستثمارات الجزائرية العمومية والخاصة في دول المنطقة.

إن تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية في العلاقات الدولية يحقق العديد من الأهداف الاستراتيجية خاصة على المديين المتوسط والبعيد وذلك من خلال:

1. المرجع نفسه، ص 07 و 08.

1. تغيير المزاج الرسمي والشعبي في الدولة المتلقية تجاه الدولة المانحة، كما يمكن أن تقلل من هامش معارضة الدول المتنافسة على الأقل لفترة من الزمن.
2. تساهم المساعدات في تشكيل صورة ذهنية داخلية وخارجية توحي بالتفوق الإقليمي والدولي، الأمر الذي تستثمر فيه الدول الكبرى والدول الصاعدة في مسعى زيادة نفوذها وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية وغيرها، وتترك هذه الصورة آثارها في المحافل الدولية وفي قدرة الدول المانحة على تدعيم فعالية أجهزتها الدبلوماسية من جهة، وتعزيز الشعور بالاعتزاز الوطني بانتماء المواطنين إلى دولة قوية يمكنها مساعدة دول أخرى من جهة ثانية.
3. دعم جهود الدول الحليفة أو تلك التي تحوز فيها الدولة المانحة نفوذا حاليا أو رغبة في نفوذ مستقبلي.
4. الحفاظ على استثمارات الشركات وتعزيزها أكثر في الدول المستفيدة من المساعدات.
5. رفع مستوى الطلب على منتجات الدول المانحة أو الحيلولة دون انخفاضه، على اعتبار أن مدى جودة المساعدات المقدمة يمكن أن تسهم مستقبلا في دعم الصادرات.[1]

كما يكرس تقديم المساعدات بمختلف أشكالها على مستوى العلاقات الدولية تنامي القوة الناعمة للدول والتي أصبحت ضمن المعايير الأساسية لقياس قوة الدول، تعرف القوة الناعمة حسب جوزيف ناي بأنها قدرة أمة ما على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة بالاستناد إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل اعتماد الإكراه أو التهديد.[2]

وفي هذا الإطار قدمت الجزائر مساعدات اقتصادية لعديد الدول الافريقية منها: هبة بقيمة 50 مليون دولار لتونس سنة 2011 ثم وديعة بقيمة 100 مليون دولار سنة 2014 وأخرى بقيمة 150 مليون دولار سنة 2020، كما مسحت ديون 14 دولة افريقية الأقل نموا بقيمة 902 مليون دولار سنة 2013(البنين بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزنبيق، النيجر، ساو تومي وبرانسيبي السنغال، السيشل وتنزانيا)[3] هذا بالإضافة إلى عديد المساعدات الإنسانية الموجهة لدول متضررة من النزاعات الداخلية والكوارث الطبيعية كليبيا، مالي، النيجر، الصحراء الغربية وغيرها.

1. عبد الوهاب عاصي، دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر، تقرير تحليلي، مركز جسور للدراسات، إسطنبول (تركيا)، أيار/ مايو 2020، ص 10-12.
2. جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 20.
3. الشروق أون لاين، الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية، تاريخ النشر: 29 ماي 2013 في: https://cutt.us/FNb6s تاريخ التصفح: 21 جوان 2021.

ومن هذا المنطلق فإن استعادة دور الجزائر المؤثر في إفريقيا والذي شهد تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة بما يتوافق وسعي السلطات الجزائرية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كضرورة لتنويع المداخيل الوطنية خارج قطاع المحروقات وتحقيق التنمية، يقتضي دورا فاعلا من الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في مساعدة الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية عبر المساهمة في التسويق الجيد لصورة الجزائر في إفريقيا، ولعل تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية من الآليات التي تمكنها من لعب هذا الدور الناعم.

المطلب الثاني: تجسيد الذكاء الاقتصادي وضرورة الانفتاح على الأسواق الافريقية.

يشير مفهوم الذكاء الاقتصادي إلى التحكم الملموس في المعلومة وإنتاج المعرفة الجديدة، وعليه فهو فن اكتشاف الفرص والتهديدات ذات البعد الاقتصادي من خلال: جمع، تحليل ونشر المعلومات الاستراتيجية الضرورية بما يضمن للدولة والمؤسسات الاقتصادية القدرة على المنافسة في محيطها الاقتصادي.[1]

ومن هذا المنطلق، وبناءً على ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-42 لاسيما المادة 04 منه، فإنه من بين مهام الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية نجد إنجاز دراسات اليقظة الاستراتيجية والاستكشاف، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية السياسة في مجال التعاون الدولي، وهو ما يعبر عن جوهر الذكاء الاقتصادي، فهذه الخطوة مهمة جدا في رفع كفاءة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا وفقا للاعتبارات التالية:

1. الذكاء الاقتصادي يساهم في تكريس سياسة التنافسية التي تعتمد أساسا على عمليات البحث والتطوير ومنح المؤسسات الاقتصادية فرص للتعرف على الأسواق الخارجية، بما يساعد على تشجيع المنافسة والانفتاح على الأسواق المحلية والعالمية مع توظيف أمثل للموارد المتاحة، مما ينعكس إيجابا على اقتصاد الدولة.
2. يرتبط تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة في أحد أبعاده بالذكاء الاقتصادي، فالأمن الاقتصادي يقوم على توفير بيئة مناسبة للاستثمار والتنمية وتوسيع سوق العمل وتعظيم التنافسية وتعزيز القدرة الاقتصادية للمجتمع وكذا الاستجابة للتداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية الخارجية.[2]

1. صونية بتغة، الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016، ص 101.
2. مغمولي نسرين، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2016/2015، ص 19-20.

بعد دخول الجزائر رسميا منطقة التبادل التجاري الحرة الافريقية في الفاتح من يناير سنة 2021 عقب مصادقة البرلمان الجزائري بتاريخ 24 سبتمبر/ أيلول سنة 2020 على مشروع القانون المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الموقع بالعاصمة الرواندية كيغالي في 21 مارس 2020[1]، يبرز الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في استكشاف الأسواق الافريقية وإعداد الدراسات والتقارير من أجل تزويد القطاع العام والخاص بالمعلومات الاقتصادية الضرورية التي تمكنهما من الولوج لهذه الأسواق ورفع قدراتهما التنافسية، الأمر الذي يساهم في تنويع مداخيل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

وحسب المعطيات التي قدمتها وزارة التجارة الجزائرية فإن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية تعد ضعيفة رغم التحسن الطفيف الذي سجلته في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، إذ بلغ مجموع المبادلات 3.51 مليار دولار مقابل 3.46 مليار دولار، وقد شكلت كل من مصر وتونس والمغرب اهم شركاء الجزائر في هذه الفترة على مستوى القارة الافريقية.[2]

تزداد أهمية انفتاح الجزائر اقتصاديا على إفريقيا مع ازدياد أهمية هذه الأخيرة على مستوى الجغرافيا الاقتصادية العالمية، إذ أصبحت القوى الكبرى تتنافس على الاستثمار فيها مؤخرا، على اعتبار أنها غنية بالفرص في قطاع الأعمال وتشكل بديلا واعدا لأسواق آسيا التي تشهد تباطؤً في النمو وازدياد حدة المنافسة المحلية، ولعل أبرز مثال على هذا التنافس هو حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا التي تضاعفت من 494 مليون دولار سنة 2003 إلى 15 مليار دولار سنة 2011 (حوالي 30 ضعفا)، حسب ما أورده تقرير لموقع The Conservation أعده أستاذا المالية والاقتصاد بجامعة هارفرد، "مارك ايسبوسيتو" (Mark Esposito) و"تيرانس تسي" (Terence Tse).

ويعدد التقرير النقاط التي تجعل من إفريقيا سوقا مستقبلية واعدة نوجزها كالتالي:

1. تحوي قارة إفريقيا ما يقارب 40 بالمئة من الاحتياطي العالمي من الموارد الطبيعية.
2. تضم أيضا 60 بالمئة من الأراضي الزراعية غير المستغلة.
3. أكثر من مليار نسمة لديهم قوة شرائية متصاعدة.
4. قوى عاملة كبيرة جدا.

1. عبد الحكيم حذاقة، المنطقة الافريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟، الجزيرة نت في: https://cutt.us/ZF6g7 تاريخ النشر: 2020/12/17، تاريخ التصفح: 2021/06/22.
2. وزارة التجارة الجزائرية، احصائيات التجارة الخارجية، تاريخ النشر: 2020/02/25، في: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux تاريخ التصفح: 2021/06/22.

5. تضم افريقيا عديد الدول ذات الاقتصادات الأسرع نموا في العالم مثل الغابون ونيجيريا.

وأكد التقرير في خلاصته، أنه كان يتم في الماضي تجاهل افريقيا واعتبارها مجرد مصدر للخامات الطبيعية والعمالة منخفضة التكلفة، إلا أنه في الوقت الراهن لابد أن تدرك الدول أنها ستخسر كثيرا إذا ما تخلفت عما أسماه "موسم التدافع الجديد على إفريقيا"، وهو تدافع محركه الأساسي التجارة.[1]

الخاتمة:

عالج هذا البحث الأدوار التي يمكن من خلالها أن تساهم الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في تفعيل ورفع كفاءة أداء الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا كخيار تبنته الجزائر في محاولة تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات بعد تراجع مداخيله، وقد أكد البحث في هذا السياق على نتيجتين أساسيتين هما:

أولا: الرهان على دبلوماسية المساعدات التي يمكن أن تقدمها الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية للدول الافريقية خاصة في منطقة الساحل، كنوع من أنواع القوة الناعمة التي تساعد على بلورة مزاج رسمي وشعبي يتيح قبولاً للمنتجات والاستثمارات الجزائرية في هذه الدول.

ثانيا: يمكن لدراسات اليقظة والاستكشاف التي هي من مهام الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية أن تساهم بشكل فعال في تجسيد الذكاء الاقتصادي للجزائر، إذ تمنح هذه الدراسات ميزة تنافسية لقطاع الاستثمار الخارجي الجزائري في إفريقيا التي تعتبر سوقا واعدة ومحل تنافس اقتصادي عالمي من جهة والتعريف بمقدرات السوق الجزائرية وإمكانيات الاستثمار الأجنبي فيه من جهة اخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا الكتب:

1. جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للنشر المملكة العربية السعودية، 2007.

ثانيا: المقالات

1. أسماء عياط، مخلوفي عبد السلام، الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 05، العدد 1، جوان 2019.

1. محمد أسامة، سوق العالم القادم.. لماذا أصبح الاستثمار في إفريقيا هدف العالم الأول؟، مقال مترجم عن موقع The Conversation، الجزيرة نت تاريخ النشر: 2017/07/04 في: https://cutt.us/CvSl1 تاريخ الاطلاع: 2021/06/22.

2. فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، المجلد 08 العدد 15، جويلية 2019.
3. علي صالح البرزنجي، يعقوب مهدي عارف، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظرية"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية بكردستان العراق، العدد 02، المجلد 03، حزيران 2019.

ثالثا: الرسائل والمذكرات.

1. صونية بتغة، الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.
2. مغمولي نسرين، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2016/2015.

رابعا: القوانين.

1. مرسوم رئاسي رقم 20-42 يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، 12 فبراير 2020.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

1. وكالة الأنباء الجزائرية، صدور المرسوم الرئاسي لإنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي، تاريخ النشر 2020/02/19، في: https://www.aps.dz/ar/algerie/83974-2020-02-19-08-38-12 تاريخ التصفح: 2021/06/14.
2. الشروق أون لاين، الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية، تاريخ النشر: 29 ماي 2013 في: https://cutt.us/FNb6s تاريخ التصفح: 21 /2021/06.
3. عبد الحكيم حذاقة، المنطقة الافريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟ الجزيرة نت في:https://cutt.us/ZF6g7 تاريخ النشر: 2020/12/17، تاريخ التصفح: 2021/06/22.

4. وزارة التجارة الجزائرية، احصائيات التجارة الخارجية، تاريخ النشر: 2020/02/25، في: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux تاريخ التصفح: 2021/06/22.

5. محمد أسامة، سوق العالم القادم.. لماذا أصبح الاستثمار في إفريقيا هدف العالم الأول؟، مقال مترجم عن موقعThe Conversation ، الجزيرة نت تاريخ النشر: 2017/07/04 في: **https://cutt.us/CvSI1** تاريخ الاطلاع: 2021/06/22.

سادسا: تقارير مراكز الأبحاث.

1. عبد الوهاب عاصي، دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر، تقرير تحليلي، مركز جسور للدراسات، إسطنبول (تركيا)، أيار/ مايو 2020.